

# بيان

على إثر ما روجته نقابة "إجابة" من مغالطات فادحة على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر وسائل الإعلام حول ظروف اعتصام عدد من منخرطيها بالمقر الفرعي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشارع محمد الخامس، يهم الوزارة أن تعبر عن استنكارها الشديد لهذه الادعاءات الكاذبة وان تبين ما يلي :

## 1- حول شرعية الاعتصام

- بادرت الوزارة بمراسلة نقابة إجابة رسميا يوم الجمعة 6 سبتمبر 2019 على الساعة الثامنة والنصف صباحاً لدعوتهما إلى جلسة حوار مبرمجة ليوم 11 سبتمبر 2019 وذلك على إثر إشعار بإضراب صدر عنها؛
  - وما راعنا إلا أن رد نقابة "إجابة" على هذه الدعوة كان باقتحام أكثر من 20 أستاذا لمقر الوزارة بشارع محمد الخامس قصد الاعتصام به دون سابق إعلام أو تنسيق؛
  - وردت على الوزارة مراسلة من نقابة "إجابة" يوم الجمعة 6 سبتمبر 2019 على الساعة الواحدة بعد الظهر (ساعتان بعد الاقتحام) لإعلامها بالاعتصام؛
- ونظرا لكل ما سبق بيانه تعتبر الوزارة أن هذا الاعتصام غير مقبول بتاتا ولا مبرر له. وتدعو نقابة إجابة إلى رفعه فورا ودون شرط، تجنبنا للحوء إلى الإجراءات القانونية حتى تضع حدا لهذه الوضع الذي يعطل السير العادي للمرفق العام.

## 2- حول ظروف الاعتصام

- كل ما تم ترويجه حول "احتجاز" أو سوء معاملة الأساتذة المعتصمين هي افتراءات غريبة ولا أساس لها من الصحة ولا يرتقي إلى خطاب مسؤول من طرف نقابة جامعية؛
- تؤكد الوزارة أن الأساتذة المعتصمين لهم إمكانية مغادرة مقرها من باب الخلفي متى شاؤوا كما تم إعلامهم بذلك منذ البداية. وقد تمكن أحد المعتصمين من مغادرة الوزارة بمحض إرادته. وعلى عكس ما تم الترويج له، تم تمكين المعتصمين من الحصول على الأكل والشرب والولوج إلى المرفق الصحي. ومن الطبيعي في هذه الظروف الخاصة أن يضل الباب الرئيسي لمقر الوزارة مغلقا لأسباب أمنية.

### 3- حول الأسباب المعلنة للاعتصام

ادعت نقابة إجابة أن هذا الاعتصام هو احتجاج على اتخاذ الوزارة لإجراءات تأديبية في شأن عدد من منخرطيها فحرد ممارستهم لحقوقهم النقابي. وهو ادعاء لا أساس له من الصحة.

فيما يخص الإجراءات التأديبية التي تم اتخاذها بشأن عدد من الأساتذة في الفترة الأخيرة، يهم الوزارة أن توضح ما يلي :

- لا علاقة لهذه الإجراءات بالعمل النقابي. بل هي إجراءات عادية تم اتخاذها على إثر معاناة ارتكاب عدد من الأساتذة لأخطاء جسيمة موثقة بأدلة وشهادات وشكاوي وردت على الوزارة في شأنهم؛
- والاهم من ذلك، وما يجب أن يعلمه الجميع، هو أن هذه الإجراءات لا تقتصر على منخرطي نقابة إجابة فحسب بل تشمل عددا من الأساتذة لا علاقة لهم بهذه النقابة؛
- وتذكر الوزارة في هذا السياق أن الانتماء إلى أي نقابة لا يضع منخرطيها فوق القانون ولا يكسبهم أي حصانة إذا ارتكبوا أخطاء تستوجب إجراءات تأديبية؛

تؤكد الوزارة في الختام أن هذا التصعيد المتواصل الذي تنتهجه نقابة "إجابة" منذ أشهر، بخروجها دون مبرر من مسار التفاوض ورفضها للحوار وتمسكها بالدعوة إلى تحركات غير قانونية ولجونها إلى العنف - اللفظي والمادي والمعنوي - والثلب والافتراء والشيطنة لكل من يخالفها الرأي وبث الأخبار الزائفة، لن يثني الوزارة عن تطبيق القانون ولا عن مواصلة المسار الإصلاحية والعمل على تحسين وضعية الأساتذة الجامعيين - على غرار المكاسب التي تم تحقيقها مؤخرا - و لا عن اتخاذ كل الإجراءات الضرورية للحفاظ على مصلحة الطلبة والنهوض بالجامعة العمومية. ويبقى الحوار الجدي والمسؤول واللا مشروط السبيل الوحيد لتجاوز كل الخلافات في كنف الاحترام المتبادل.

